د. خليفة بن عبد الرحمن المسعود(*)

نظرة خادم الحرمين الشريفين ودعمه لمجلس التعاون الخليجي

(١٤٠٢-١٤٢٢هـ/١٩٨٢-٢٠٠٢م)

مقدمة :

أنهى مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرين عامًا من مسيرته الحافلة بالأحداث والمنجزات حظى خلالها بدعم كبير من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، مما ساهم بشكل كبير في مواصلة المجلس لمسيرته ووصوله إلى درجة كبيرة من النمو والعطاء. ولم يكن ذلك الدعم إلا وليد النظرة التفاؤلية للملك فهد تجاه المجلس والأهداف المتوخاة منه؛ من هنا فقد حاولت إبراز تلك النظرة وذلك الدعم من خلال موضوع هذا البحث.

وقد بدأت البحث بإعطاء لمحة سريعة عن ظروف إنشاء المجلس والعوامل التى أدت وساهمت بذلك ، ومن ثم حاولت إبراز نظرة الملك فهد تجاه المجلس والأهداف المؤمل تحقيقها لدول الخليج بل والأمة العربية بأسرها وتتضح تلك النظرة عبر أقواله وتصريحاته المتعلقة بالمجلس منذ تأسيسه حيث تم الحديث عن هذه النظرة عبر جوانبها المختلفة سياسيًا وأمنيًا وعسكريًا واقتصاديًا .

وبعد ذلك تحدثت عن دعم الملك فهد للمجلس عبر عقدين من الزمن؛ هذا الدعم الذى كان له الأثر الأكبر فى مسيرة المجلس جاء من خلال محاور متنوعة منها المادى والسياسى والأمنى والعسكرى والاقتصادى وخدمة الإنسان وبيئته بالإضافة إلى المحور الثقافى.

---

* أستاذ التاريخ الحديث المساعد ورئيس قسم العلوم الاجتماعية بكلية المعلمين فى الرس.

ثم تناول البحث بعد ذلك النظرة المستقبلية للملك فهد تجاه المجلس وهى نظرة دقيقة صادقة شاملة قوامها النقد والتقييم المتجرد من الأهواء سعيًا للوصول بالمجلس إلى درجة أكبر من النمو والتكامل .

نبذة تاريخية عن ظروف إنشاء المجلس:

مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجمع عربى إقليمى وجد فى عالم اتسم بالمتغيرات الحادة، وجاء ليضاهى تجمعات مماثلة سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا ، ومما ساهم بإيجاد هذه المنظومة وجود مسيرة وحدوية لدى دول المجلس تعود فى جذورها إلى الفترة التى أعقبت استقلال دول الخليج العربية وبداية مواجهتها المعترك السياسى العالمى.

ومن هنا فقد أدركت دول الخليج العربى أهمية وحدتها كسبيل لبقائها ومواجهة التحديات المحيطة بها من كافة الجوانب لاسيما السياسية والعسكرية والاقتصادية ولاشك أن وجود تشابه فى التكوين الاجتماعى لدول الخليج العربى وصلات القربى بين الغالبية العظمى من قبائلها وأسرها قد زاد من الشعور بالرغبة الملحة للوحدة، وفوق ذلك وجود رابطة الدين واللغة والعادات والتقاليد والمصير المشترك.

ومن المؤكد أن الظروف السياسية التى شهدتها منطقة الخليج العربى فى مطلع الثمانينيات من القرن العشرين حيث ظهرت المتغيرات السياسية فى إيران وما سبق ذلك من الغزو الروسى لأفغانستان ؛ بالإضافة إلى اشتعال فتيل الحرب العراقية الإيرانية كان لذلك كله دورٌ مهمٌ فى مسارعة دول الخليج العربية لإتمام الوحدة، كما أن وجود اتفاقيات ثنائية بين هذه الدول خلال الفترة السابقة لقيام المجلس قد سهل من مهمة قيامه، وذلك بتحويل الاتفاقيات الثنائية إلى جماعية بين تلك الدول، بالإضافة إلى أن وجود بعض المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والإعلامية والثقافية المشتركة قد زاد من الروابط بين دول المنطقة وسهل من وحدتها (١).

وحين أسهمت العوامل الداخلية والخارجية عربية وإقليمية فى تدعيم تلك الوحدة بدأت بوادر ظهور منظومة تضم تحت لوائها دول الخليج العربى فجاءت خطوات متتابعة أبرزها احتضان مدينة الرياض مؤتمراً ضم وزراء خارجية المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعُمان ، وذلك فى رجب ١٤٠١هـ / فبراير ١٩٨١م، تم خلاله الاتفاق على قيام مجلس التعاون الخليجى، وبعد ما يقارب ثلاثة أشهر من ذلك الحدث شهدت مدينة أبو ظبى عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة ميلاد المجلس وذلك بتوقيع قادة

دول الخليج العربى الست على النظام الأساسى للمجلس ؛ فكان ذلك بداية فعلية لقيامه ؛ خاصة أن البيان الختامى للمؤتمر المنعقد فى أبوظبى قد أوضح ما يربط دول المجلس من روابط تجعل وحدتها أمرًا حتميًا، وقد تكون النظام الأساسى للمجلس من اثنتين وعشرين مادة، كما تم تشكيل أجهزة المجلس ومؤسساته الإشرافية والتنفيذية ، وصاحب ذلك إصدار النظام الداخلى للمجلس الأعلى الذى تكون من تسع عشرة مادة، وتكون النظام الداخلى للمجلس الوزارى من تسع وثلاثين مادة، كما تم عقد اتفاقية اقتصادية موحدة؛ وبذلك ظهر مجلس التعاون لدول الخليج العربى كنموذج من نماذج العمل العربى المشترك على المستوى الإقليمى، ومنذ ذلك الوقت أصبح المجلس تنظيمًا دوليًا رسميًا حيث تم إيداع وتسجيل نسخ من نظامه لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزارى أحد أجهزة مجلس التعاون لدول الخليج العربى(٢).

نظرة خادم الحرمين الشريفين تجاه المجلس والأهداف المنوطة به:

كانت المملكة العربية السعودية من أبرز الدول التى دعمت إنشاء المجلس ورعت المؤتمر الذى شهد بوادر ظهوره لحيز الوجود، وكان للملك فهد الذى كان آنذاك وليًا للعهد دور مهم فى تذليل الصعاب التى لازمت ظهور المجلس ، وحين تولى مقاليد الحكم حرص على ترؤس وفد بلاده لاجتماعات دول المجلس وإثراء جلساته بالنقاش الصريح والحوار البناء وذلك تأكيداً لنظرته تجاه المجلس وفكرة إنشائه والأهداف المؤملة منها والتى أوجزها بقوله : «لقد جاء إنشاء هذا المجلس ترجمة صادقة وأمينة لتعاون حقيقى قائم بارز بين الدول الست تجسيداً للروابط العميقة والوثيقة بين هذه الدول استجابة لرغبات وتطلعات شعوبها نحو التعاون والتكاتف والتعاضد، والعوامل الكفيلة بنجاح التعاون بين هذه الدول هى عوامل راسخة ومتأصلة فى التربة الخليجية فالأصول الدينية والحضارية والثقافية واحدة، والامتداد الجغرافى والتاريخى واللغوى واحد ، كل ذلك يجعل من التعاون والتنسيق منطلقًا أساسيًا نحو تحقيق الأهداف النبيلة التى وضعها المجلس، وأن استمرار الدول الست فى السير على هذا الطريق بخطى واثقة سيحقق فى النهاية وبمشيئة الله الوحدة الحقيقية المترسخة فى وجدان كل مواطن فى هذه المنطقة ...»، كما أدرك أهمية المرحلة والظروف التى دعت لتكوين المجلس ليكون مصدر قوة ودعم للدفاع عن البلاد العربية بأسرها حيث قال: «إن صحة وسلامة هذا العضو من الجسم العربى الواحد هى مصدر قوة وعزة ومنعة لذلك الجسم ولاسيما فى هذه المرحلة

الحرجة التى تمر بها أمتنا العربية وقد أحاطت بها التحديات من كل جانب وتقاذفتها أمواج المخاطر من كل حدب وصوب ...»[٣].

وقد ركز الملك فهد على مسألة أمن دول المجلس باعتباره الوسيلة الحقيقية لتوفير الرخاء لشعوب دوله، والأمن فى مفهوم الملك فهد أمن شامل للجوانب الاجتماعية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والفكرية ويتضح ذلك بقوله :

«ومما لاشك فيه أن تحقيق رخاء شعوب المنطقة يتطلب من دولها توفير عناصر أساسية أخرى لابد منها وهى الأمن والاستقرار والسلام للمنطقة كلها مع ما يتطلبه ذلك من حرص مستمر على إيجاد الوسائل الكفيلة بالدفاع عن منجزاتها ومكتسباتها وفق سلم الأولويات التى تتطلبها أهمية المرحلة التى تم التوصل إليها على هذه الأصعدة جميعها تشكل إضافة قيمة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة ..»[٤]. ثم يعود ليؤكد أن المجلس ليس بمعزل عن وحدة العالمين العربى والإسلامى : «إننا نعمل مع أشقائنا فى الخليج العربى وفى العالمين الإسلامى والعربى من منطلق حرصنا الدائم على أن تظل هذه المنطقة منطقة أمن وسلام ورخاء بعيداً عن التيارات الهدامة والمبادئ المنحرفة التى طالما جرت على الشعوب الويلات ...»[٥].

ويحدد الملك فهد نظرته الداعمة لمهام المجلس لا تنظيراً بل كواقع فعلى إذ يطبق مبادئ ومهام المجلس على الأحداث التى تشهدها الساحة وذلك لتحقيق الغاية المنشودة من تأسيس المجلس من الجوانب المختلفة.

أ- نظرته لدور المجلس فى أمن وسلامة المنطقة:

يرى الملك فهد بأن الأمن الخليجى كل لا يتجزأ ، وأن مجلس التعاون قد بدأ مسيرته وسط أجواء عاصفة وفى مواجهة تحديات فُرضت على المنطقة وحولتها إلى بؤرة توتر وصراع إقليمى؛ ولذلك فلابد من تظافر جهود دول المجلس لتحقيق انطلاقة تمكنها من احتواء الأزمات التى تواجهها منطقة الخليج والقضاء على الحروب المحيطة بها أو المشاكل التى نشبت بين بعض دول المجلس من جهة ودول الجوار الأخرى كما حدث فى الحرب العراقية الإيرانية أو خلال أزمة الخليج الناجمة عن غزو العراق لدولة الكويت، أو كما حدث من منازعات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران بشأن بعض الجزر وغيرها من المشاكل[٦]، ولذلك يؤكد الملك فهد بأنه : «لابد من وضع مسألة أمن المنطقة فى مكان الصدارة وإن اهتمام دولنا يدفعنا صوب التعاون فى هذا المجال الذى يعتمد كيانتا وحياتنا وتوطيد الأمن والاستقرار فى بلداننا

والسلام فى منطقتنا فلابد من أن يتحقق مزيد من التنسيق العسكرى والأمنى بين دول المجلس..»(٧).

ويبين الملك فهد من منظور أمنى عميق وخلال كلمة ألقاها فى جمادى الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة للمجلس فى الرياض بأن مبدأ القوة ليس حلاً للمشاكل التى تقع بين دول المنطقة وجيرانها لأن المقياس للقوة فى العصر الحديث ليس بعدد السكان ، ولابد أن يسود مبدأ المنطق والعقل والحكمة والتعقل، كما يرى أن من حق كل دولة الدفاع عن نفسها بما تملك من قوة «وربما تستعين بدول أخرى ومن حقها أن تستعين بدول ولكن لا أريد أن يصل الأمر لهذا الحد ...»(٨).

وهذه المقولة أكدت بلاشك سلامة فكر الملك فهد السياسى وحكمته فى اتخاذ قرار الاستعانة بالدول الصديقة بعد سنتين من حديثه هذا حينما اعتدت العراق على دولة الكويت وحشدت حشودها على حدود المملكة العربية السعودية؛ فكان لذلك القرار دور فى إخراج المنطقة من ذلك الخطب الذى ألم بها وإعادة الحكومة الشرعية للكويت.

وفى الوقت ذاته شدد الملك فهد على أن بناء القوة الدفاعية لبلدان المجلس، أمر فى غاية الأهمية ولذلك فإنه أولى اهتمامه لتطوير قوات درع الجزيرة وتعزيزها عدة وعدداً بحيث تصبح قوة فى إطار أمنى متكامل فضلاً عن إنشاء نظام للإنذار المبكر وتنسيق العمل بين شبكات الرادار فى جميع دول مجلس التعاون(٩).

ب- نظرته لدور المجلس من الجانب الاقتصادى:

يتبين منظور الملك فهد لمجلس التعاون الخليجى فى الجانب الاقتصادى من خلال تأكيده على ضرورة إيلاء هذا الجانب اهتماماً كبيراً لتحقيق الرخاء لشعوب بلدان المجلس وضرورة إعطاءه مزيداً من الجهد ليتحقق استكمال تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وإزالة أية عقبات تعترض تطبيقها ، وتعميق وتوسيع ممارسة مواطنى دول المجلس لحقوق المواطنة الاقتصادية وإقامة السوق الخليجية الموحدة(١٠).

ويرتفع الملك فهد بفكره ونظرته الكبيرة تجاه اقتصاديات المجلس حينما يلغى الفوارق ويتخلى عن حب الذات فيرى دول المجلس دولة واحدة اقتصادياً حين يقول: «أنا من الناس الذين يفضلون أن يروا مصنعاً مكتوباً عليه مصنع دول الخليج فى جدة، وأرى مصنعاً مكتوباً عليه أيضاً ذلك فى الكويت وفى الإمارات وعمان وقطر والبحرين .. ونرى رأس مال وطنياً مشتركاً من جميع دول الخليج ليس من الحكومة وإنما من المواطنين . هذه الروابط المالية

دائمًا تدعم الصلات بين مواطنى دول الخليج وتدفعها للأمام [١١]. ومما لاشك فيه أن هذه العبارات تؤكد النظرة الشمولية تجاه اقتصاديات المجلس وضرورة العمل لاندماج دوله فى تجمع اقتصادى موحد.

ج- نظرته لدور المجلس من الجوانب الاجتماعية والثقافية:

لقد أكد الملك فهد أن الجانب الاجتماعى والثقافى لدول المجلس هو جزء أساسى من اهتماماته بل هو محور مركزى تتبنى عليه قوة دول المجلس ونموها ويتبين هذا بقوله إن الجانب الاجتماعى والثقافى هو : «محور اهتمامنا منذ قيام المجلس فإننا نأمل أن يحظى بمزيد من العناية بعد أن تم السير بخطوات نافعة فى مجالات التعاون والتبادل الثقافى وتمتع الطلبة فى دول المجلس بمعاملة المواطنين ، وكذلك الحال بالنسبة لشؤون التعاون فى مجالات الصحة والعلاج وشؤون التعاون فى المجالات المتعددة الأخرى....»[١٢].

ويخلص الباحث من خلال ما سبق إلى أن نظرة الملك فهد تجاه مجلس التعاون تنطلق من أسس عظيمة الأهمية من أبرزها .

- أن الإسلام هو منبع التفكير وهو العروة الوثقى لوحدة دول المجلس ولكل أعماله التعاونية.
- أن التعاون الخليجى هو جزء لايتجزأ من التضامن العربى والتأخى الإسلامى.
- أن هناك عوامل وحدة جمعت شعوب منطقة الخليج منها الدين واللغة والأصول العرقية والعادات الاجتماعية الواحدة، والتاريخ المشترك والجوار الجغرافى، وأن المجلس جاء ليكرس تلك العوامل ويرسخها .
- أن قيام المجلس ما هو إلا تلبية لآمال وتطلعات وطموحات شعوب المجلس لرغبتها وميولها الحقة نحو التعاون المثمر فى كافة الجوانب.
- أن مجلس التعاون يجب أن يكون اسمًا على مسمى بحيث تكون صفة التعاون ملازمة لكل ما يتخذ من قرارات مع ضرورة التشاور فى كل أمر تطبيقًا لمبدأ الشورى فى الإسلام.
- أن شعوب مجلس التعاون هى حجر الزاوية فى كل ما يتخذ من قرارات إذ أن الهدف من إنشاء المجلس حفظ مصالح وحقوق هذه الشعوب.
- أن مجلس التعاون يجب ألا ينغلق على نفسه بل لابد أن يكون حلقة داخل منظومة

التكتلات الإقليمية والدولية الهادفة إلى إسعاد الشعوب وحفظ أمنها ورخائها واستقرارها ، وأن لا يقتصر دور المجلس على حل مشاكل دوله بل لا بد من مساهمته بحل مشاكل الشعوب العربية والإسلامية ، وكذلك المشاكل الدولية ومنها على سبيل المثال قضية فلسطين.

- أن وجود بعض المشاكل فيما بين دول المجلس أمر وارد ولذلك فإن دور المجلس هو المعول عليه فى القضاء على تلك المشاكل والخلافات ، وضرورة حصر هذه المشاكل داخل نطاق المجلس.
- أن دول المجلس تقف على قدم المساواة مع بعضها البعض من حيث حقوقها وواجباتها المنوطة بها فى هذا المجلس وما تمثله من دور فى المنطقة.
- أن دور المجلس يجب أن يتصف بالشمولية فى رعاية جوانب الحياة المختلفة دون استثناء ولهذا لابد من عناية كاملة بالجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إذ أن جميع تلك الجوانب تصب فى مصلحة شعوب دول المجلس ولاغنى لهم عن أى منها، كما أن شمولية دور المجلس يجب أن تنعكس على الأمة العربية والإسلامية باعتبارها الهدف الأسمى لكل وحدة(١٣).

دعم الملك فهد لمجلس التعاون فى المجالات المختلفة :

إزاء هذه النظرة التفاؤلية للملك فهد تجاه المجلس ، فقد عمل الكثير لدعمه ومساندته ماديًا ومعنويًا لتحقيق أهدافه وتحويل الأسس النظرية إلى واقع ملموس للوصول إلى المبتغى؛ فبالإضافة إلى ما تقدمه المملكة العربية السعودية من دعم مالى سنوى للمجلس مقاسمة مع دول المجلس الأخرى ، فإن هناك جوانب دعم إدارية ومالية للمجلس اختص بها الملك فهد، ولقد أوضح السيد عبدالله بشارة أمين عام المجلس عام ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م ذلك الموقف الداعم بقوله : «إن الملك فهد يطبق المثل القائل إذا اصطنعت المعروف فاستره ، وإذا اصطنع إليك فانشره...»، حيث أشار الأمين العام إلى الدعم اللا محدود من قبل الملك فهد للمجلس وقال : «باسم الجميع أحييكم يا خدام الحرمين الشريفين لعطائكم ووفائكم ورعايتكم للمجلس منذ ولادته حتى انطلاقته ، أعبر لكم ولسمو ولى عهدكم الأمين وحكومتكم الرشيدة عن الامتنان الذى لا يوصف والتقدير الذى لا يقاس.. يقول العرب من هان عليه المال تعلقت به الآمال، وكنا فى الأمانة العامة نسأل فنعطى ونطمع فنرضى، جزى الله من أعطى كل خير..»(١٤).

ولعل أبرز الشواهد التاريخية على الدعم المادى السخى من قبل الملك فهد للمجلس هو ذلك الصرح العظيم الذى تبرع به ليكون مقراً للمجلس في الرياض؛ حيث شيد المبنى على مساحة مائة وستة وعشرين ألف متر مربع ومساحة مبانيه أربعة وثلاثين ألف متر مربع وصمم بشكل هندسي إسلامي وفاءً للبيئة واحتراماً للتراث ، وقسم إلى أربعة أجزاء: الأول : قاعة كبرى للاجتماعات وقاعات تستوعب اثنى عشر اجتماعاً في وقت واحد ، وتسهيلات ممتازة، وغرف للقاءات الجانبية . الثاني: مبنى يضم المكتبة ، وقاعة الكمبيوتر على أحدث طراز ، يفي بحاجة الأمانة لأجيال قادمة. الثالث : مبنى مكاتب الموظفين ، رائع فى مظهره ، يفي بحاجة الأمانة حتى أربعين سنة قادمة . الرابع: سكن الأمين العام يغطى حاجة من يسكنه ويوفر له امتيازات رائعة(١٥).

ولأن الملك فهد لم يرغب بإعلان التكلفة المالية للمشروع ، فقد خلت كلمة الأمين العام آنذاك من ذكر المبلغ حيث اكتفى بالقول «والتكلفة سخاء..»(١٦). والواقع أن تنفيذ المشروع قد تكلف نحو أربعمائة مليون ريال قدمها خادم الحرمين الشريفين ، كهدية إلى المجلس وأبناء الخليج، وتم تنفيذ المشروع بزمن لم يتجاوز تسعة وعشرين شهراً (١٧).

وقد تم افتتاح المبنى يوم الأحد السابع من جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٧ ديسمبر ١٩٨٧م بحضور قادة دول المجلس، حيث ألقى الأمين العام للمجلس آنذاك السيد عبدالله بشارة كلمة أشاد فيها بذلك الدعم السخي من قبل الملك فهد حيث قال: «يشرفني أن أتحدث باسم المجلس كأمين عام طوقه يا خادم الحرمين الشريفين سخاؤكم .. لقد وعدتم فأوفيتم وعملتم مع إخوانكم قادة دول المجلس لتطوير حلم القدماء إلى أمل الآباء ليتوج عملاً شامخاً وهو منحتكم للأبناء..» ثم أضاف قائلاً : «... والمبنى هو هدية خادم الحرمين الشريفين إلى جيل المجلس ومنحة من المملكة العربية السعودية تودعها بثقة في جيل الوفاء الذى يعى سخاء هذه الأرض وهو سخاء ينير الأمل بأن الغد يفوق الحاضر .. لقد قلنا بأن المجلس هو كائن تكبر قامته كل يوم هذا المقر يعطي لمن يراه فكرة عن قامة المجلس بعد جيلين وبرهاناً على أنه بالهمة وحدها يصبح الحلم واقعاً ... هذه مناسبة أدخلت المجلس حقبة جديدة من التاريخ، أشكركم على كل شئ....»(١٨).

وانطلاقًا من ذلك الدعم المادى السخى، والذي صاحبه دعم معنوى ، فقد قدر للمجلس وعلى مدى عقدين من الزمن ومن العمل الخليجي المشترك أن يخطو خطوات واسعة ، ويقفز

قفزات كبيرة نحو تحقيق أهدافه فى مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والقانونية والإعلامية والتعليمية.

أ- جهود الملك فهد فى دعم المجلس من الجانب السياسى والأمنى:

عمل الملك فهد جاهداً من خلال مجلس التعاون لإنهاء حالة الحرب بين العراق وإيران ، والتى استمرت طوال الثمانينيات من القرن العشرين، ورغم إدراكه لصعوبة التوفيق بين البلدين المتحاربين بشكل أعجز العديد من الهيئات الدولية والبعثات الإسلامية والأمين العام للأمم المتحدة إلا أنه لم ييأس وكان من خلال جلسات مجلس التعاون يحاول طرح الوساطات بين الجانبين لإدراكه لخطورة تلك الحرب التى ستكون كما قال: «خسارة على الجميع إن كانت الدولتين المتجاورتين أو ربما دولنا الخليجية ودولنا العربية والإسلامية كل ما أتمناه أن يوفقنا رب العزة والجلال لأفضل الطرق وأنسبها لإنهاء هذه الحرب بأسرع وقت ممكن إذا أمكن ذلك...»(١٩).

وحين قامت العراق باحتلال جارتها الكويت مع مطلع التسعينات من القرن العشرين كان لخادم الحرمين الشريفين دور بارز فى إخراج منطقة الخليج بل والعالم بأسره من تلك الأزمة وذلك باتخاذ قراره التاريخى بالاستعانة بالدول الشقيقة والصديقة للدفاع عن المملكة وشقيقتها الكويت، ورغم أن هذا الموضوع واسع البحث إلا أننا نشير إلى أن ذلك القرار كان له دور مهم جداً فى الحفاظ على مسيرة مجلس التعاون الذى أكد قدرته على التحدى حين التف قادته وشعوبهم للدفاع عن بلدان الخليج؛ ولهذا فإن أول قمة عقدت بعد إزالة الاحتلال العراقى للكويت قد عقدت على الأرض المحررة للربط بين مسيرة المجلس وعودة أحد أعضائه إليه؛ ولقد أعرب الملك فهد عن تفاؤله بمناسبة عقد تلك القمة قائلا: «ومن حسن الطالع أن يأتى هذا الاجتماع للقمة الثانية عشرة فى الكويت المحررة وطبيعى أن تطغى مشاعر التفاؤل بما ينتظر أن تسفر عنه هذه القمة وهى تنعقد فى أجواء مابعد التحرير والقضاء على العدوان، فلتكن هذه القمة إذن قمة الانطلاقة الجديدة لمسيرة التعاون لدول الخليج العربية، انطلاقة فى كل الاتجاهات التى حددتها المسيرة من خلال مواثيقها الأساسية....»(٢٠).

ومنذ أن أقدمت إيران على احتلال الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى المتنازع عليها مع دولة الإمارات العربية المتحدة فإن الملك فهد وجه نداءاته المتكررة من خلال المجلس إلى إيران بالقبول بحل النزاع بالطرق السلمية من خلال الحوار الجاد والمباشر مع دولة الإمارات العربية المتحدة أو القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية ونبذ سياسة

فرض الأمر الواقع بالقوة المتنافي مع أمن واستقرار المنطقة ومع مبادئ القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضى دول المنطقة(٢١).

ولأن خادم الحرمين الشريفين يؤمن بأن القضية الأساسية للعرب والمسلمين هى قضية فلسطين فقد حرص من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربى على بذل المساعى لإيجاد حلّ يحفظ للفلسطينيين حقوقهم المسلوبة ؛ فبعد أن أعلن مشروعه للسلام ودعى لتوحيد الصف العربى خلال مقررات القمة العربية الثانية عشر المنعقدة فى مدينة فاس فى المغرب سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ولقى موافقة القادة العرب بالإجماع على ذلك المشروع كأساس لسلام شامل فى الشرق الأوسط لم يلبث الملك فهد أن سارع الخطى لمناقشة الموضوع الفلسطينى خليجيًا فى قمة المنامة، ثم جاءت القمة الخليجية فى مدينة الدوحة ليواصل فيها دوره مع قادة دول مجلس التعاون للمساهمة بحل قضية فلسطين وتوحيد الصف العربى لدعم الشعب الفلسطينى(٢٢)، وهو ما عاد ليؤكده فى القمة الرابعة عشر فى الرياض عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م حيث عبر عن أمله الكبير فى أن تكون اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل خطوة أولى صحيحة فى سبيل التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للنزاع العربى الإسرائيلى(٢٣) موضحًا ذلك بقوله : «قضيتنا الأولى تحرير القدس تنتظر منا الاعتصام بحبل الله جميعًا كى يعود أبناء فلسطين إلى وطنهم مع حقهم فى تقرير المصير..(٢٤)». واستمر الملك فهد مصرًا على أن قضية العرب والمسلمين الأولى هى قضية فلسطين متخذًا من مجلس التعاون أداة فاعلة لحل تلك القضية.

ومع انعقاد القمة الثانية والعشرين للمجلس فى سلطنة عمان عام ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م أوضح أن من أبرز اهتمامات المجلس قضية فلسطين وأن «دول المجلس ستتواصل جهودها- بحول الله وقوته- عبر كل القنوات من أجل حفز الإرادة الدولية لتفعيل دورها لتطبيق الشرعية ذات الصلة وإن شاء الله لن يضيع حق وراءه مطالب سواء طال الزمن أم قصر...»(٢٥).

وفى الوقت الذى عمل الملك فهد من خلال مجلس التعاون لإيجاد الحلول الناجحة للقضية الفلسطينية فإنه لم يتجاهل المشاكل السياسية الناشئة داخل البيت الخليجى نفسه ويحاول بكل قوة إقناع أطرافها باللجوء للحكمة والتفاهم وحلها داخل إطار المجلس، ومنها ذلك الخلاف الذى نشب بين دولتى قطر والبحرين على بعض المناطق الحدودية حيث قال عن هذا الخلاف : « بالنسبة لدول الخليج وإن كان هناك بعض المشاكل الطارئة مثل ما هو موجود بين البحرين وبين قطر فهى مشكلة موجودة ولكن اعتقد أن الحكمة بالنسبة للقادة فى البحرين

والقادة فى قطر جديرة أن تحل هذه المشكلة بالطرق المحببة للنفوس...» ثم يحاول التقريب بين وجهات نظر أطراف الخلاف مبينًا أن «أى مشاكل تطرأ بالنسبة لدول الخليج مع بعضها البعض دائمًا تحل بالطرق الودية، ولدول الخليج سياسة معينة هى ألا تتدخل فى شؤون أحد ولاتسمح لأحد أن يتدخل فى شؤونها...»(٢٦). ولقد أثمرت تلك الجهود عن حل ذلك الخلاف وعودة الصفاء إلى العلاقات بين الدولتين.

غير أن الدعم السياسى الأبرز الذى يمثله الملك فهد لمجلس التعاون هو ذلك التعامل المرن مع الدول أعضاء المجلس فيما يتعلق بترسيم الحدود، إذ أنه يدرك تمامًا حساسية وضع الحدود غير المرسومة بين الدول، واحتمال كونها مصدر نزاع مستقبلى بين الجيران، وإذا كان وجود الملك فهد فى قمة الهرم السياسى للمملكة العربية السعودية كفيل بتذليل كل مشكلة حدودية مع دول المجلس لما عرف عنه من حكمة وقدرة على احتواء الأزمات إلا أنه أيقن أن ترك الأمر عائمًا أمرٌ محذور ، ولذلك فإنه ركز جهوده بالتعاون مع أشقائه فى الكويت وعمان والإمارات العربية المتحدة وقطر من أجل تحقيق إنجاز غير مسبوق بالاتفاق على ترسيم الحدود فيما بين المملكة وتلك الدول.

وتبرز نظرة الملك فهد حول هذا الأمر من خلال الابتعاد عن التصعيد الإعلامي المرتبط بالحدود والتركيز على العمل بصمت وتجاوز العقبات التى تواجه طريقه للوصول إلى الهدف المنشود إذ لم يكن هدفه الاحتفاظ بهذا الجزء أو ذاك من الأرض بقدر ما كان هدفه الوصول إلى حل يرضى الجميع مع ضمان حقوق شعبه وعدم التفريط بمكتسباته .

وتبعًا لهذا التوجه فقد تم الانتهاء من ترسيم الحدود السعودية العمانية بعد أن ظل موضوع الحدود مقلقًا للبلدين وبقية بلدان المنطقة لمدة طاولت القرن العشرين غير أن قادة البلدين أدركوا ضرورة التفاهم والانتهاء من ترسيم الحدود، وقد تم ذلك عبر اتفاقية حفر الباطن الموقعة فى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م بين الملك فهد والسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان(٢٧)، وكان لتلك الاتفاقية دور كبير في ترسيخ العلاقات بشكل أكبر بين الطرفين وجعلها تنمو من حسن إلى أحسن(٢٨).

وواصل الملك فهد جهوده للانتهاء من ترسيم الحدود وحل إشكالاتها مع بقية دول المجلس حيث شهد العام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م عقد قمة ثنائية سعودية قطرية فى المدينة المنورة تم خلالها الاتفاق على ترسيم الحدود بين البلدين بعد أن بقيت تلك المشكلة تلقى بظلالها على العلاقة بين الجانبين مدة طويلة، وتتابع بعد ذلك التفاهم الودى بين الملك فهد وقادة دول المجلس

الأخرى للانتهاء من المشاكل الحدودية المعلقة حيث شهد العام التالى اتفاقًا بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على إجراء بعض التعديلات الحدودية بما يرضي الطرفين(٢٩).

وتلاشت المشاكل الحدودية مع دولة الكويت حينما تم توقيع اتفاقية ترسيم الخط الحدودى فى المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة سابقًا بين البلدين حيث وقع الطرفان ممثلان بوزيرى خارجيتيهما على الاتفاقية وذلك فى ربيع الأول ١٤٢١هـ / يوليو ٢٠٠٠م فى مدينة الكويت، وقد صادق مجلس الشورى السعودى على الاتفاقية بعد سبعة أيام من توقيعها ثم وافق مجلس الوزراء عليها فى اليوم التالى مما يدل على ترحيب الجهات السياسية الرسمية فى المملكة بتلك الاتفاقية ، وفى الثامن من شهر جمادى الأولى ١٤٢١هـ أصدر الملك فهد مرسومًا ملكيًا يوافق بموجبه على الاتفاقية المبرمة وملحقها الأول الذى يوضح ملكية البلدين للثروات الطبيعية فى المنطقة المغمورة(٣٠).

والحقيقة التى لابد من إثباتها أن تلك الاتفاقات لم تكن لتتم لولا حرص الملك فهد ومرونته وتجاوزه لكثير من العقبات والإشكالات التى كانت سببًا فى بقاء المشاكل الحدودية بين المملكة وشقيقاتها دول المجلس معلقة لفترة طويلة؛ يتضح ذلك من خلال تتبع ملفات مشاكل الحدود وسبب بقائها مغلقة كل تلك الفترة وكيف كان للملك فهد الدور الأكبر فى الوصول إلى حل يرضى جميع الأطراف ليصل فى نهاية الأمر إلى إنهاء مشكلة تاريخية، وكل ذلك نابع من إيمانه بأن مجلس التعاون يجب أن يتجاوز تلك الإشكالات ولأنه ركيزة من أهم ركائز العمل المشترك فى سبيل تحقيق آمال وطموحات شعوب الخليج نحو مستقبل أفضل (٣١).

ب- جهود الملك فهد فى دعم المجلس من الجانب الأمنى :

أما فى مجال التعاون الأمنى فقد أولى خادم الحرمين الشريفين عنايته واهتمامه بموضوع الأمن على كافة الأصعدة وتفاعل مع التطورات التى يشهدها العالم وكان له السبق بإعلان نبذه لظاهرة الإرهاب وسبق الجميع بتوجيه دعوة فى عام ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م لعقد مؤتمر دولى لمناقشة ظاهرة الإرهاب مع عدم الخلط بينه وبين حقوق الشعوب فى الدفاع عن وجودها (٣٢).

وقد أثبتت وقائع الزمن صدق مرئياته حول هذا الجانب بما عانته كثير من دول العالم خلال السنوات التالية من هذه الظاهرة، ولذلك فإنه أعاد دعوته لمحاربة الإرهاب من خلال مجلس التعاون خلال دورته الثانية والعشرين فى مسقط عام ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م حين قال : «إن

الإرهاب فى المصطلح السياسى الإعلامى المعاصر هو فى حقيقته إفساد فى الأرض ودينا يحرم ذلك .. ولذا فمن الطبيعى التعاون من أجل اجتثاث جذوره تفاديًا لشروره وهذا ما كنا ومازلنا نطالب به ونلح فى طلب التعاون لمعالجته حتى لايستفحل خطره والمملكة العربية السعودية وأخوتها دول مجلس التعاون تسهم بكل ما تستطيعه لدعم وتعزيز الجهود الدولية فى هذا الصدد على شرط أن يتوافق ذلك مع شريعتنا الإسلامية السمحة ومع ما توصى به الشرعية الدولية ليتسنى المضى قدمًا لما فيه خير البشرية..»(٣٣).

ولقد أولى الملك فهد موضوع التعاون الأمنى أهمية كبيرة بالتعاون مع قادة دول المجلس مدركًا أن الخطط التنموية والتطور والازدهار لايمكن أن تتحقق إلا فى ظل من الأمن والاستقرار ؛ ولذا عمل المجلس على تأسيس لجنة وزراء الداخلية فى دول المجلس والتى تتابع عبر اجتماعاتها الدورية المهام والمسؤوليات الأمنية فى دول المجلس، وقد أثمرت تلك اللجنة عن بعض الإنجازات ومنها : إقرار الاتفاقية الأمنية لدول المجلس وكذلك الاستراتيجية الأمنية الشاملة التى شكلت الإطار العام للتعاون الأمنى بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى كثير من الإنجازات الجماعية والثنائية حول الجوانب الأمنية المختلفة(٣٤).

ج- جهود الملك فهد فى دعم المجلس من الجانب العسكرى:

فى الشأن العسكرى اعتبر الملك فهد الاعتداء على دولة خليجية هو اعتداء على كل دول المجلس ولذا فإن موقفه التاريخى من العدوان العراقى على دولة الكويت خير مثال لهذا التوجه ، وتبعًا لذلك حرص الملك فهد على وضع ترتيبات عسكرية من شأنها تحمل مسؤولية الدفاع عن دول المجلس فتم إقرار العديد من الوثائق والدراسات المتعلقة بالسياسة الدفاعية والتصور الاستراتيجي ومجالات التعاون العسكرى الأخرى، ومن هنا برزت فكرة إنشاء قوة درع الجزيرة (التدخل السريع) سنة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م لإجراء التمارين العسكرية بين دول المجلس، وتم تكوين لجنة عسكرية عليا من قبل وزراء الدفاع لمتابعة موضوع الدفاع الجماعى مع التركيز الشديد على تطوير قوة درع الجزيرة وبنائها: حيث وضعت تحت إشراف قيادة جيش المملكة العربية السعودية ، وقد بدأت تلك القوة تؤتى أكلها مع مطلع التسعينات من القرن العشرين حيث ساهمت بحرب تحرير الكويت والدفاع عن الأراضى السعودية ضد الغزو العراقى ، كما تم العمل على إيجاد حزام التعاون العسكرى، وتوحيد موضوعات المساحة العسكرية(٣٥)، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ مشروع التغطية الرادارية والإنذار المبكر بين مراكز عمليات القوة الجوية والدفاع الجوى لدول المجلس وتوحيد عدد كبير من مناهج الدورات

العسكرية وتبادل الزيارات والخبرات والتدريب بين الكليات والمعاهد والمدارس العسكرية فى دول المجلس (٣٦).

د- جهود الملك فهد فى دعم المجلس من الجانب الاقتصادى:

لأن الاقتصاد هو عصب الحياة فإن الملك فهد إضافة إلى ما سبق أن طرحه من رؤي وجهود لدعم اقتصاديات دول المجلس اتبع القول بالعمل من خلال جهوده الكبيرة فى هذا الجانب ؛ منها على سبيل المثال إعلانه عن تخصيص حصص من أسهم شركة سابك السعودية للمساهمة بها من قبل دول الخليج والهدف من ذلك إيجاد التصاق مالى بين دول المجلس إذ أنه يرى «أن الالتصاق المالى أقوى من الالتصاقات السياسية والاجتماعية لأن رأس المال إذا اشترك مع بعضه ربط الأمم بعضها ببعض برباط قوى جداً وأصبحت كلها تدافع عن رأسمالها...»(٣٧).

وهذه النظرة الاقتصادية الكبرى للملك فهد يكرسها لا لخدمة حكومات دول المجلس فحسب بل لأفراده فيطرح نفسه الفكرة قائلاً وهو يعبر عن أمله بأن : «... نرى رأسمال مشترك وطنى من جميع دول الخليج ليس من الحكومات وإنما من المواطنين ، هذه الروابط المالية دائمًا تدعم الصلات بين مواطنى دول الخليج وتدفعها إلى الأمام.. فلا شك أنه من العمليات المفيدة جداً أن يوجد ترابط بين دول الخليج من الناحية الاقتصادية...»(٣٨).

وإذا كانت هذه نظرة الملك فهد لخدمة اقتصاد دول المجلس فليس من المستغرب أن يسعى المجلس بكل السبل للعمل الاقتصادي المشترك خلال عقدين من الزمن ولهذا فإن المجلس وضع من أولوياته وعبر نظامه الأساسى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية (٣٩)، كما هدف المجلس إلى إيجاد الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتى تم التوقيع عليها فى الرياض فى ١٥ / ١ / ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م وضمت سبعة فصول وثمانية وعشرين مادة تهدف فى مجملها إلى الرقى بالجانب الاقتصادى والتنسيق المشترك فيما بين دول المجلس بهذا الشأن وهى شاملة لجميع الجوانب الاقتصادية (٤٠).

وقد بين الملك فهد حرصه على دعم هذه الاتفاقية ومتابعة مراحل تنفيذها معبراً عن هذا الاهتمام بقوله : «لقد خطت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، خطوات واسعة نحو التنفيذ فى مجالات التعاون الاقتصادى بما يجعل منطقتنا منطقة اقتصادية موحدة ونموذجًا للتكامل الاقتصادى ومن الأمثلة على ذلك رفع الحواجز الجمركية وحرية انتقال رؤوس الأموال وانتقال

الأشخاص والعمالة وإعطاء الأفضلية فى المشروعات الحكومية فى الدول الأعضاء للمنتجات الوطنية وغير ذلك من مجالات التعاون الاقتصادى»(٤١).

كما تم وضع استراتيجية تنموية شاملة بعيدة المدى لدول المجلس تمتد لخمس وعشرين سنة تبدأ من عام ٢٠٠٠م وحتى ٢٠٢٥م، وتهدف إلى تحقيق التنمية فى المحاور المتعددة ومنها المحور الاقتصادى والتعاون فى مجاله بين دول المجلس لكى يتم تحقيق النمو الاقتصادى بشكل متصاعد عبر سنوات هذه الاستراتيجية ، وقد تم اعتماد هذه الاستراتيجية فى الدورة التاسعة عشر للمجلس الأعلى المنعقد فى أبوظبى عام ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م(٤٢).

وكذلك تم إيجاد الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية والإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول المجلس وكذلك السياسة الزراعية المشتركة لهذه الدول، وتعمل تلك الاستراتيجيات والسياسات لتحقيق المساواة بين مواطنى المجلس فى كثير من المجالات الاقتصادية كالمعاملات الضريبية والجمركية والتجارية وغيرها (٤٣)، ولا مجال للحديث عن منجزات اقتصادية للمجلس لكن أبرز ما تحقق فى هذا الشأن بدء العمل بالاتحاد الجمركى لدول مجلس التعاون اعتباراً من العام ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م بدلاً من العام ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م، حسبما كان مقرراً من قبل، إضافة إلى العمل على إيجاد عملة خليجية موحدة بدءًا من عام ١٤٣٠هـ / ٢٠١٠م (٤٤)، وقد أشاد الملك فهد بالتقدم الذى تم فى هذا الشأن خلال القمة الخليجية الثانية والعشرين فى مسقط والمنعقدة فى شوال ١٤٢٢هـ/ ديسمبر ٢٠٠١م معتبراً إياه «.. نقلة نوعية ومهمة وضرورية فى إطار سعى الدول الأعضاء لتحقيق التكامل الاقتصادى بينها ونحن على ثقة- إن شاء الله- أننا سنتمكن جميعًا من التخلص من المعوقات أولاً بأول وسنصل بإذنه تعالى إلى التكامل المنشود فى الوقت المناسب...»(٤٥).

د- جهود الملك فهد فى دعم المجلس من الجوانب الإنسانية والعلمية والإعلامية:

بدعم مباشر من الملك فهد حقق المجلس العديد من الإنجازات على صعيد خدمة شؤون الإنسان والبيئة ، والشؤون القانونية المختلفة ، والشؤون الإعلامية ومراكز المعلومات خاصة فيما يتعلق بالحاسب الآلى والإحصاءات الرسمية للدول الأعضاء وإصدارها عبر نشرات سنوية شاملة ، وكلها إحصاءات شاملة لجوانب حياة الإنسان الخليجى، ولايبتعد ذلك عن الجانب الثقافى والعلمى ، الذى حرص مجلس التعاون على الرفع من مكانته وشأنه ، ولذا فقد تم العمل على إيجاد مكتبة متخصصة فى شؤون مجلس التعاون وغير ذلك من كتب ودوريات

عربيةٌ وأجنبية ومطبوعات حكومية ودوريات متخصصة وفقًا لاحتياجات العمل والباحثين فى الأمانة العامة لدول المجلس، مع توفير المعلومات على أقراص ممغنطة وفقًا لاحتياجات القطاعات والإدارات المعنية فى الأمانة العامة إضافة إلى استخدام الشبكة الدولية (الانترنت) فى أعمال البحث ، وفى الإطار الثقافى والعلمى أيضًا فإن الأمانة العامة وبدعم من دول المجلس قد رعت ونظمت الكثير من الندوات والمؤتمرات العلمية والثقافية (٤٦)، كما تمت مساواة طلاب دول المجلس فى الاستفادة من التعليم قبل الجامعى واعتبار الشهادات والوثائق الدراسية الصادرة من كل دولة خليجية مماثلة للشهادات الصادرة من بقية دول المجلس، إضافة إلى مساواة طلاب دول المجلس فى الاستفادة من التعليم العالى بحيث تكون أفضلية القبول لمواطنى دول المجلس بعد مواطنى الدولة نفسها ، والمساواة فى المعاملة بعد الدراسة، وكذلك فى خدمة الطلاب فيما يتعلق بالعلاج والسكن والرسوم والمكافآت وغيرها (٤٧)، وإلى جانب ذلك فهناك المنح الدراسية المتبادلة بين جامعات دول المجلس لأبناء تلك الدول حيث تقدم الجامعات والكليات والمعاهد السعودية العديد من المنح الدراسية لأبناء دول المجلس.

غير أن من أبرز جوانب دعم الملك فهد للمجال العلمى خليجيًا هو العمل على إيجاد الجامعة الخليجية الموحدة متمثلة بجامعة الخليج العربى ومقرها البحرين حيث تعتبر تلك الجامعة وحدة علمية ثقافية لأبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن منظومة الوحدة بين أبناء دوله التى تشترك فى دعم الميزانية المالية للجامعة التى حظيت بدعم كبير من الملك فهد وكان له الفضل- بعد الله- فى استمرارية الجامعة وذلك حينما عصفت بها أزمة مالية كادت أن تؤدى إلى إلغاء مشروعها الأساسى سنة ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م مما دعا المسئولين فى الجامعة لإبلاغ الملك فهد بمعاناتها المالية ؛ ورغم ما كانت تعيشه المنطقة آنذاك من ظروف تمثلت بالاحتلال العراقى للكويت وما تطلبه الموقف حينذاك من إجراءات اقتضت مبالغ ونفقات مالية كبيرة هددت اقتصاد المنطقة بأسرها إلا أنه سارع بدعم الجامعة وإخراجها من أزمتها(٤٨).

وإزاء ذلك الدعم المتواصل من خادم الحرمين الشريفين تجاه الجامعة ، فقد خصصت كرسيًا علميًا يحمل اسمه، ولاشك أن هذا الكرسى العلمى يعطى عراقة للجانب الأكاديمى والعملى فى هذه الجامعة(٤٩).

نظرة خادم الحرمين المستقبلية تجاه المجلس:

عرف عن الملك فهد بن عبد العزيز تفاؤله بمستقبل مجلس التعاون يومًا بعد يوم وسنة بعد أخرى ، بل أنه راهن على المستقبل المشرق الذى ينتظر المجلس وفى ذلك يقول : «أن صيغة مجلس التعاون كمجتمع ليست مهددة بعدم الاستمرار لأن الشأن الخليجى لشعوب هذه المنطقة هو شأن يدرس ويهيأ جيداً من قبل الأجهزة المختصة فى الدول الأعضاء ثم يأتى القادة ليجددوا فى لقاءاتهم مشاعر الألفة والمحبة بينهم... نعم إن مجلس التعاون مستمر ومتطور بإذن الله تعالى وهدفنا أن نصل فيه إلي الأهداف التى اتفقت عليها الدول المؤسسة له ولا شك أنها حريصة عليها .. وسنؤكد للعالم أجمع أن هذا التجمع أقوى من ظنون الذين لايريدون له الاستمرار...»(٥٠).

لقد رأى الملك فهد أن الأزمات التى حلت بالمنطقة قد أثبت تماسك المجلس ودوله وأن مسؤولية الحفاظ على هذا المجلس منوطة بجميع دوله فيقول : «.. إننا جميعًا مسؤولون عن هذا الصرح الذى بنيناه والذى نطالب اليوم بترسيخه والحفاظ عليه..»(٥١).

وابتعد الملك فهد عن المفهوم الضيق لعلاقات دول المجلس حين أكد أن التباين فى وجهات النظر بينها تجاه بعض القضايا لايعنى أنه خلاف، وأن الاختلاف فى الرأى داخل المجلس لا يصل إلى الطرق المسدودة، كما أكد على ضرورة احترام آراء الدول ووجهات نظرها فى أى قرار ، وأن يترك الوقت الكافى لاقتناع الجميع وتشاورهم فى أى أمر، ورأى أن التباين فى الرأى قد يؤدى إلى تصحيح المسار بشكل أفضل مطبقًا بذلك مبدأ (اختلاف الرأى لايفسد للود قضية)، ومن هنا فإنه قطع الطريق على إثارة الخلافات بين دول المجلس فيؤكد قائلاً : «من الخطأ أن يتصور أحد أنه قادر على المتاجرة بخلافاتنا أو النفخ فيها لأنها خلافات الأشقاء داخل البيت الواحد .. فَمَنْ يظن أنه قادر على المتاجرة بها أستطيع أن أقول بإنه مخطئ ... إننا لانريد أن نتيح أى فرصة لأى أجنبى خارج لُحْمتنا أن يستغل رؤيتنا للصورة التى يجب أن نحل بها خلافاتنا فى هذه المنطقة .. فتباين وجهات نظرنا سيبرز بين حين وآخر وبين طرف وآخر وهى تباينات تنحصر فقط بين المختلفين حولها ولاتصيب كيان تجمعنا..»(٥٢).

ومن المؤكد أن تمسك الملك فهد بهذا التكتل وعمله الدؤوب لتطويره منبثق من إيمانه العميق بأن العصر عصر التكتلات الاقتصادية مهما كانت المستجدات السياسية والهدف الأبعد لهذا التكتل الخليجى أن يكون درعًا للأمة العربية والإسلامية وحماية لها من الابتزاز و الاحتكار والتجويع (٥٣).

كما أكد أن إقامة هذا التكتل دليل على حكمة الرأى وحسن التقدير ، وأنه جاء فى الوقت المناسب، وأن المستقبل سيكون أفضل عن طريق الأخذ بالطرق العلمية المدروسة باعتبار المجلس: «كيان حيوى يأخذ بالأسباب لكل ما يندرج فى مفهوم التطوير الإيجابى ، وأن المجالس الوزارية المتخصصة ذات الصلة تخصص حيزًا عريضًا من خلال اجتماعاتها الدورية المنتظمة لتفعيل آليات عمل المجلس والاستفادة من التجارب العملية والمستجدات وما يستنبط من طروحات العلماء والمفكرين ، ومن ضمن أولئك ما ينبثق عن المجلس الاستشارى الأعلى الذين هم صفوة من ذوى الرأى الحصيف ، ولذا فإن عملية تطور آليات عمل المجلس مستمرة...». ولذا فإنه أكد على ضرورة التفاؤل بمستقبل المجلس موضحًا أن هناك العديد مما ينتظر شعوب دوله من البرامج والفرص الاستثمارية والاقتصادية التى يعول عليها ضمن برنامج الشراكة الاقتصادية ، وإذا توفرت لدول المجلس تلك القفزة الاقتصادية تيسر لها النهوض بكل أعبائها، مع ضرورة تجنب تلك الدول الوقوع فى الأخطار الناجمة عن سوء التقدير وضرورة الالتزام بالسياسات الرشيدة ، ورغم هذا التفاؤل الذى أبداه الملك فهد بمستقبل المجلس ودوله ، إلا أنه أوضح بأن التقويم الناجح هو أساس البناء ، لذلك فهو وبنقد موضوعى وبشفافية هادفة أكد أن المجلس لم يتمكن بعد من تحقيق أحلام أبناء الخليج ، ولكنه يراهن بأن قادة دول المجلس ، لن يدخروا وسعًا فى سبيل تحقيق تلك الأحلام وذلك بالمضى فى نهج قويم مصدره توجيه سياسى معتدل ومنهج أخلاقى رفيع(٥٤).

وقد أكد سياسة الملك فهد تلك الأمير عبدالله بن عبد العزيز فى كلمته التى ألقاها بمناسبة انعقاد القمة الثانية والعشرين للمجلس فى مسقط حيث بين أن هناك تأخر فى منجزات المجلس خاصة فيما يتعلق بتحقيق الوحدة الاقتصادية ، ومعاهدة الدفاع المشترك ، اللتين يعول عليهما قادة دول المجلس لاتخاذهما منطلقًا للدفاع المشترك عن الأمة العربية وقضاياها وتخليص الفلسطينيين مما يلحق بهم من قمع دموى على يد إسرائيل، كما أكد الأمير عبدالله أيضًا على ضرورة محاسبة النفس وتوجيه اللوم لها قبل غيرها، وحث دول المجلس على الاستفادة من أخطاء الماضى والابتعاد عن الشكليات والعمل للمستقبل عبر قنوات اقتصادية ومناهج دراسة موحدة وقنوات عربية وإسلامية ، تستطيع مجتمعة معالجة مشاكل الأمة بأسرها(٥٥).

إن ذلك النقد الذاتى الموضوعى الصريح هو الطريق السليم لمواصلة مسيرة المجلس وهو ما آمن به الملك فهد ليكون النهج الذى يجب السير فيه لتحقيق الأهداف المرسومة التى اتفقت

عليها الدول المؤسسة له، ومن هذا المنطلق عاد الملك فهد للتأكيد بأن المجلس «مستمر ومتطور- بإذن الله- حتى نؤكد للعالم أن هذا التجمع أقوى من ظنون الذين لايريدون له الاستمرار وبإذن الله سنحافظ على هذا التجمع حتى لو اختلفنا حول بعض القضايا لأن الخلاف يزيل فى بعض الأحيان الشوائب ويطور القرار حول الشأن المطروح وسنسير لتأكيد أن هذا التجمع وجد ليبقى وأنه سيستمر...»(٥٦).

الخاتمة

من المؤكد أن تلك الانطلاقة القوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لم تكن وليدة الصدفة بل كانت ثمرة لتخطيط مدروس ساهم بإبرازه خادم الحرمين الشريفين منذ أن كان وليًا للعهد فى بلاده، وحين تولى الحكم حمل على عاتقه دعم المجلس وتحقيق مطالبه المادية والسياسية رغبة بإبرازه ككيان وتكتل منبثق من الوحدة العربية وعاملاً لتحقيق مصالح الأمة العربية بأسرها خاصة أن الملك فهد قد أكد بأن المجلس ليس موجهًا ضد أحد وأنه مرحلة تعاون ضمن التعاون العربى عامة وسيكون سندًا ودرعًا للأمتين الإسلامية والعربية ومتعاونًا مع المجتمع الدولى للمحافظة على الأمن والسلم الدوليين وتجنيب مجتمعاته كل ما يؤثر على رخائها واستقرارها .

وبما أن الملك فهد قد أولى أمن الخليج الأهمية القصوى فإنه رأى فى هذا التكتل دعامة أساسية لتحقيق ذلك الأمن، ولأنه حريص على توفير الرخاء الاقتصادى لأبناء دول الخليج العربى فقد رأى أن المجلس طريق لتكتل اقتصادى يغنى بلدان الخليج وشعوبها عن الغير ويكفل لها الحياة الهانئة، ومن هذين المنطلقين وما يتفرع عنهما من جوانب لم يكن مستغربًا أن يعلن «أن المملكة العربية السعودية تضع كل قدراتها لخدمة دول المجلس ونتطلع معها إلى بناء العنصر الخليجى البشرى القادر على الاستفادة من كل معطيات العصر بما يتلائم مع عقيدته الإسلامية الصحيحة وعاداته وتقاليده.. وقد بذلنا من الجهود والمساعى مع إخواننا قادة دول مجلس التعاون ما هو معلوم للجميع ...»(٥٧). وإذا كان المجلس بهذا الدعم من قبل الملك فهد قد حقق الكثير من المنجزات فإن المشوار لايزال طويلاً لتحقيق المزيد بالتعاون والدعم من كافة قيادات دول المجلس مع إخلاص النية ووحدة الصف والهدف.

ورغم بعض الآراء التى تقلل من دور المجلس إلا أن الواقع يؤكد أنه وعبر عمره القصير قد حقق كثيراً من الإنجازات خاصة فى المجالات الإدارية والاقتصادية والتنموية بشكل عام، و لا

خسيرًا المجلس إن تأخر فى متابعة ما خطط له من أهداف فى المجال العسكري إذ أن هذا الجانب تحديداً يجب التعامل معه بحذر ومرونة حسب مقتضيات الظروف السياسية والعسكرية المحيطة بالمنطقة، والعالم عامة مع الابتعاد عن المجازفة وسوء التوقيت الذى قد يؤدى إلى نتائج وخيمة على بلدان المنطقة ووحدتها .

وبنظرة فاحصة لمسيرة المجلس بعد عقدين من الزمن- هما أيضًا مسيرة الملك فهد فى حكم بلاده- نرى أن هناك تلازمًا بينهما أدى إلى أن يكون اهتمام الملك فهد موجهًا بشكل كبير لدعم هذا المجلس الذى ولد متزامنًا مع تحمله لأعباء الحكم ومسؤولياته فى المملكة العربية السعودية.

الهوامش

١- مجلس التعاون لدول الخليج العربية- نظامه وهيكله التنظيمى وإنجازاته من إصدارات الأمانة العامة للمجلس فى الرياض : ط٢، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م ، ص ص١٨-٢٠ : محمد حسن العيدروس ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر، ط١، القاهرة : عين للدراسات والبحوث ، ١٩٩٦م، ص ص٣٠٩-٣١١ .

٢- انظر: النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر عن الأمانة العامة للمجلس ، إصدار الأمانة العامة للمجلس فى الرياض : ط٦، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، ص٥ وما بعدها ، وكذلك : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نظامه وهيكله - مصدر سابق، ص ص٢١-٨٥ .

٣- من كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الخامس لدول الخليج العربية بدولة الكويت سنة ١٤٠٥هـ ، انظر : المنظور الفكرى لخادم الحرمين الشريفين (المواقف) ، إصدار وزارة الإعلام، ط١ ، الرياض، الوكالة الأهلية للإعلام، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ص٩٧ .

٤- من كلمة خادم الحرمين الشريفين قبيل انعقاد القمة السادسة لمجلس التعاون عام ١٤٠٦هـ . انظر : خالد بن محمد القاسمى : فهد بن عبد العزيز قائد ومسيرة . ط١ . دمشق : دار الجيل للطباعة والنشر، ١٩٩٥م، ص١٤ .

٥- من حديث خادم الحرمين الشريفين بمناسبة اليوم الوطنى للمملكة العربية السعودية جدة ١١ / ٢ / ١٤٠٩هـ . موقع دارة الملك عبد العزيز على الانترنت : WWW. darah. org . sa

٦-من حديث خادم الحرمين الشريفين بمناسبة انعقاد القمة الثانية عشر لدول مجلس التعاون فى الكويت ١٤١٢هـ / ١٩٩١م . موقع كلمات الملك فهد على شبكة الانترنت : WWW. mypag. ayna. com. وكذلك عادل رضا : فهد بن عبدالعزيز الإنسان- الملك . القاهرة: دار أخبار اليوم. د.ت ن، ص٣٤٦ .

٧- موقع كلمات الملك فهد على شبكة الانترنت : WWW. mypag . ayna . com

٨- نفس المصدر .

٩- عادل رضا: المصدر السابق، ص٣٤٦، وللمزيد عن النظرة السعودية تجاه أمن الخليج وسبل تحقيقه ، انظر : الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز : أمن الخليج العربى من منظور وطني، ط١ أبوظبى . مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، ١٩٩٧م، ص ص٥-٣٨ .

١٠- من حديث الملك فهد للقمة الثانية عشر ١٤١٢هـ / ١٩٩١م . موقع كلمات الملك فهد على شبكة الإنترنت : WWW. mypag . ayna. com.

١١- جريدة المدينة المنورة العدد ٦٧٣٩ ، ٧ / ١ / ١٤٠٦هـ .

١٢- موقع كلمات الملك فهد على شبكة الإنترنت : WWW. mypag . ayna . com

١٣- من تصريحات خادم الحرمين الشريفين، جريدة أم القرى، السنة (٦٠) العدد (٢٩٤٠) ٢٦ / ١ / ١٤٠٣هـ، ص١، ٢٤ .

١٤- نص كلمة الأمين العام عبدالله بشارة في افتتاح مبنى الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض، الأحد ٧ جمادى الأولى ١٤٠٨هـ ، من إصدارات الأمانة العامة، ص٤، ٦ .

١٥- المصدر السابق، ص٦ .

١٦- نفس المصدر والصفحة .

١٧- هاشم عبده هاشم : الدور السعودي في الخليج . ط١ . دبم الإسراء للخدمات الإعلامية، ١٤١٤هـ، ص١٥٠ .

١٨- كلمة الأمين العام عبدالله بشارة. مصدر سابق، ص ص٣-٧ وانظر ملحق رقم (١) .

١٩- من كلمة خادم الحرمين الشريفين في الدورة الثامنة للمجلس في الرياض ١٤٠٨هـ:

موقع كلمات الملك فهد على شبكة الإنترنت : WWW. mypag . ayna . com

٢٠- من كلمة خادم الحرمين الشريفين في الدورة الثانية عشر للمجلس في الكويت ١٤١٢هـ نفس المصدر السابق.

٢١- موجز إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربي، إصدار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية . الرياض ٢٠٠٠م، ص١٤ .

٢٢- كمال الكيلاني: فهد بن عبدالعزيز ومسيرة دولة . ط١ ، الرياض : شركة الطباعة العربية السعودية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص ص١٠١-١١٨ .

٢٣- من كلمة خادم الحرمين الشريفين في افتتاح الدورة الرابعة عشر للقمة الخليجية ، رجب ١٤١٣هـ/ ديسمبر ١٩٩٢م . المنظور الفكري لخادم الحرمين الشريفين ص١٠٤ .

٢٤- من كلمة وجهها الملك فهد إلى الأمة الإسلامية بمناسبة عيد الفطر المبارك عام ١٤٠٧هـ .

موقع دارة الملك عبد العزيز على الإنترنت : WWW. darah . org. sa

٢٥- من حديث خادم الحرمين الشريفين لوكالة الأنباء العمانية ١٤ شوال ١٤٢٢هـ . جريدة الرياض، السنة ٣٨ العدد ١٢٢٤٢ ، الأحد ١٥ شوال ١٤٢٢هـ، ص١ .

٢٦- من حديث خادم الحرمين الشريفين إلى مركز تليفزيون الشرق الأوسط في لندن ، ٩ / ٥ / ١٤١٢هـ. المنظور الفكري، مصدر سابق، ص١٣٧ .

٢٧- مشارى بن عبد الرحمن النعيم : الحدود السياسية السعودية البحث عن الاستقرار. ط١ . بيروت : دار الساقى ، ١٩٩٩م، ص ص٨٧-٩١ .

٢٨- من حديث خادم الحرمين الشريفين لوكالة الانباء العمانية ١٤ شوال ١٤٢٢هـ . جريدة الرياض، السنة ٣٨ العدد ١٢٤٢، الأحد ١٥ شوال ١٤٢٢هـ، ص١ .

٢٩- مشارى النعيم: المرجع السابق، ص٨٥-٨٦ .

٣٠- المرسوم الملكى رقم ٢٠ وتاريخ ٨ / ٥ / ١٤٢١هـ. وقرار مجلس الوزراء رقم ٨٨ وتاريخ ٨ / ٤ / ١٤٢١هـ ، وكذلك نص الاتفاقية المبرمة وملحقها حول الثروات الطبيعية والمرفقة بالمرسوم الملكى. المصدر: معهد الإدارة العامة . قسم الوثائق.

٣١- من تصريحات خادم الحرمين الشريفين . جريدة أم القرى. السنة (٦٠) العدد (٢٩٤٠) ٢٦ / ١ / ١٤٠٣هـ، ص١ .

٣٢- من خطاب ألقاه خادم الحرمين الشريفين فى الأمم المتحدة بنيويورك ٢٠ / ٢ / ١٤٠٩هـ .

موقع دارة الملك عبد العزيز على شبكة الانترنت : WWW. darah. org. sa

٣٣- من حديث خادم الحرمين الشريفين لوكالة الأنباء العمانية ١٤ شوال ١٤٢٢هـ . جريدة الرياض، السنة ٣٨ العدد ١٢٢٤٢، الأحد ١٥ شوال ١٤٢٢هـ، ص١ .

٣٤- موجز إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سابق، ص ص٢٦-٢٩ .

٣٥- حيى جمعة الهاملى «التعاون العسكرى فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى» ضمن كتاب مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط١ . أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٩م، ص٤٩ ؛ البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى. إصدار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فى الرياض. ط٤ . د.ت.ن، ص١٩٦ .

٣٦- موجز إنجازات مجلس التعاون، ص٣٦ .

٣٧- حوار خادم الحرمين الشريفين فهد بن عبد العزيز مع أساتذة وطلبة جامعة الملك عبد العزيز. انظر وثائق للتاريخ من إصدار وزارة الاعلام، ط١، الرياض شركة العبيكان ١٤٠٥هـ، ص١١٦ .

٣٨- المصدر السابق، ص١١٧ .

٣٩- انظر المادة الرابعة من النظام الأساسى لمجلس التعاون. النظام الأساسى. من إصدار الأمانة العامة لمجلس التعاون فى الرياض، ص٦ .

٤٠- THE UNIFIED ECONOMIC AGREEMENT . Cooperation Council for the Arab States of the Gulf- Secretariat General Riyadh, 1988. pp. 3-10 .

٤١- هاشم عبده هاشم : المرجع السابق ، ص٩٢ ؛ من حديث لخادم الحرمين الشريفين جريدة الشرق الأوسط، العدد ٢١٩٤، ٨ / ٣ / ١٤٠٥هـ .

٤٢- استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون (٢٠٠٠-٢٠٢٥) إصدار الأمانة العامة للمجلس. الرياض، ١٩٩٩م ، ص ص٥، ٢١-٢٩ .

٤٣- موجز إنجازات مجلس التعاون، مصدر سابق ص٣٧ وما بعدها .

٤٤- جريدة الرياض السنة ٣٨ ، العدد ١٢٢٤٣، الاثنين ١٦ شوال ١٤٢٢هـ ، ص١ .

٤٥- من حديث خادم الحرمين الشريفين لوكالة الأنباء العمانية . جريدة الرياض، السنة ٣٨ ،العدد ١٢٢٤٢، ١٦ شوال ١٤٢٢ هـ، ص١ .

٤٦- موجز إنجازات مجلس التعاون ، ص ص ٧٢ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٢- ١٣٤ .

٤٧- هاشم عبده هاشم : المرجع السابق، ص٨٣ .

٤٨- لقاء مع رئيسة جامعة الخليج الدكتورة رفيعة غباش. جريدة الرياض (٢) ، السنة ٣٨ العدد ١٢٢٤٨، السبت ٢١ شوال ١٤٢٢هـ، ص١ .

٤٩- وقد افتتحت الجامعة بعد ذلك (كراسي علمية) باسم بقية قادة دول مجلس التعاون ، المصدر السابق، ص١ .

٥٠- هاشم عبده هاشم : المرجع السابق، ص١٠٥، نقلاً عن حديث لخادم الحرمين الشريفين في جريدة السياسة الكويتية العدد ٨٦٢٩ في ٢٨ / ٥ / ١٤١٣هـ .

٥١- هاشم عبده هاشم : المرجع السابق ، ص١٠٦ ، من حديث خادم الحرمين الشريفين لجريدة الشرق الأوسط العدد ١٩ ، ٧٧٥ ، ٤ / ٦ / ١٤١٢هـ .

٥٢- هاشم عبده هاشم : المرجع السابق ، ص١١٠-١١١ .

٥٣- وفاء فايد : الأمة الإسلامية في عصر خادم الحرمين الشريفين. د.م.ن، د.ن ١٤٠٩هـ، ص٨٠ .

٥٤- من حديث خادم الحرمين الشريفين لوكالة الأنباء العمانية. جريدة الرياض، السنة ٣٨ ، العدد ١٢٢٤٢، ص١ .

٥٥- من كلمة الأمير عبد الله بن عبدالعزيز إلى القادة الخليجيين في قمة مسقط ١٤٢٢هـ . جريدة الرياض، السنة ٣٨ العدد ١٢٢٤٣، الاثنين ١٦ شوال ١٤٢٢هـ، ص١ .

٥٦- هاشم عبده هاشم : المرجع السابق ، ص٩٢ ؛ من حديث لخادم الحرمين الشريفين. جريدة الندوة. العدد ١٠٣٣٨ ، ٢٧ / ٦ / ١٤١٣هـ .

٥٧- هاشم عبده هاشم : المرجع السابق، ص٩٥ ؛ من حديث لخادم الحرمين الشريفين. جريدة الرياض ، العدد ٧١٢٠، ٣ / ٥ / ١٤٠٨هـ .

مصادر البحث

أ- وثائق :

- مرسوم ملكي رقم م / ٢٠ بتاريخ ٨ / ٥ / ١٤٢١هـ .
- قرار مجلس الوزراء رقم ٨٨ وتاريخ ٨ / ٤ / ١٤٢١هـ .
- نص الاتفاقية الحدودية بين المملكة العربية السعودية والكويت ٣٠ / ٣ / ١٤٢١هـ .
- اللوحة التذكارية لمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ب- الدوريات :

- جريدة أم القرى.
- جريدة الرياض .
- جريدة الشرق الأوسط.
- جريدة المدينة .
- جريدة الندوة.

ج- مصادر مطبوعة (بالعربية) :

- استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون (٢٠٠٠-٢٠٢٥م) إصدار الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض، ١٩٩٩م.
- البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى (من الدورة الأولى حتى الحادية والعشرين) إصدار الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض ، ط٤، ٢٠٠١م .
- رضا ، عادل : فهد بن عبد العزيز الإنسان .. الملك، القاهرة: دار أخبار اليوم، د.ت.ن.
- آل سعود، الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز: أمن الخليج العربي من منظور وطني . ط١ . أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٧م.
- العيدروس ، محمد حسن: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، القاهرة ، عين للدراسات والبحوص، ١٩٩٦م.
- فايد ، وفاء : الأمة الإسلامية في عصر خادم الحرمين الشريفين. د.م.ن.د.ن، د.ت.ن.
- القاسمي ، خالد بن محمد : فهد بن عبد العزيز قائد ومسيرة ، ط١ . دمشق: دار الجيل للطباعة والنشر، ١٩٩٥م.

- الكيلانى ، كمال : فهد بن عبد العزيز ومسيرة دولة . ط١ . الرياض : شركة الطباعة العربية السعودية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية- نظامه وهيكله التنظيمى وإنجازاته- من إصدار الأمانة العامة لمجلس التعاون فى الرياض، ط٢ ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.

- المنظور الفكرى لخادم الحرمين الشريفين (المواقف) . إصدار وزارة الأعلام فى المملكة العربية السعودية، الرياض، ط١ . الرياض : الوكالة الأهلية للأعلام، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٢م.

- موجز إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إصدار الأمانة العامة لمجلس التعاون فى الرياض، ٢٠٠٠م.

- نص كلمة الأمين العام عبدالله بشارة فى افتتاح مبنى الأمانة العامة لمجلس التعاون فى الرياض . إصدار الأمانة العامة، الأحد ٧ جمادى الأولى ١٤٠٨هـ .

- النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. إصدار الأمانة العامة فى الرياض، ط٦ ، ١٩٩١م.

- النعيم ، مشارى عبد الرحمن: الحدود السياسية السعودية (البحث عن الاستقرار) ط١ . د.م.ن، الإسراء للخدمات الإعلامية ، ١٤١٤هـ .

- وثائق للتاريخ . من إصدار وزارة الإعلام، ط١ ، الرياض ١٤٠٥هـ .

د- البحوث :

- الهاملى، حيى جمعة : «التعاون العسكرى فى دول مجلس التعاون» ضمن كتاب: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ط١ . أبو ظبى : مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، ١٩٩٩م، ص ص٤٩-٥٢ .

هـ- مواقع إنترنت :

- WWW. mypag. ayna . com.
- WWW. darah . org. sa.

و- مصادر بغير العربية:

- THE UNIFIED ECONOMIC AGREEMENT. . Cooperation Council for the Arab States of the Gulf - Secretariat General, Riyadh, 1988 .